المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
المجلد الثاني - العدد (5) : 4- يونيو 2016؛ ص. 255-273 ؛ بحث رقم :W17316 .

دراسة بحثية

أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك و إتجاهات إدارة الارباح فى القطاع المصرفي في السودان

د. وليد الطيب عمر خالد
أستاذ المحاسبة المساعد - كلية افريقيا – السودان
جامعة جازان - المملكة العربية السعودية
بريد الكتروني:potal_79@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك وإتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي من خلال تقييم العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة العادلة فى ظل التحفظ المحاسبي كأحد الاتجاهات المحاسبية المعاصرة . ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إتباع المنهج النوعي والمنهج الوصفي في تحليل النتائج التي تم إستقاء بياناتها عن طريق الإستبانه فى عينة من المصارف السودانية التى شكلت مجتمع الدراسة، وتمَّ اختيار مفردات عينة الدراسة بطريقة العينة (القصدية) للحصول على أراء ومعلومات معينة ، وقد تم توزيع عدد (80) استمارة على العينة المستهدفة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن إستخدام تقديرات القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يوفر أسلوب أكثر موضوعية وواقعية لأداء الوحدات الاقتصادية ، وأن مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية ووجود البدائل المتعددة للسياسات المحاسبية يعد سبب كبير في وجود إدارة الأرباح ، وإن إستخدام تقديرات القيمة العادلة تؤثر على إدارة الأرباح وتعمل على الحد منها عند إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي وتحد من دوافع الإدارة الانتهازية لتحقيق دوافعهم الذاتية.

الكلمات المفتاحية : القيمة العادلة، ادارة الارباح، التحفظ المحاسبي، المصارف السودانية

مقدمة

تمهيد:

ظهرت فى الفترة الأخيرة العديد من القضايا المحاسبية التى كان لها أثر واضح فى إثراء الفكر المحاسبي وتوجيه جهوده لتأطير جانب مهم من المحاسبة ليواكب كافة القضايا الحديثة ، وقد كان أبرز هذه القضايا هى ظاهر التلاعب فى التقارير والأرقام المالية ، والشاهد علي ذلك هو ما تناوله العديد من الكتاب والباحثين عن قضايا الفساد المالى والتلاعب فى الأرقام النهائية للتقارير ، والفضائح المالية والإفلاس لكبري الشركات العالمية فى القرن الماضي وبدايات القرن الحالي ، وقد أشارت معظم الدراسات الى أن أبرز هذه الأسباب هي ظاهرة إدارة الارباح ، وذلك من خلال التلاعب فى الأرقام النهائية فى التقارير والقوائم المالية للأرباح . وقد أدي هذا الى بروز إتجاه فى

الفكر المحاسبي ينادي بضرورة تجدد المطالبة والتأكيد على إتباع سياسات محاسبية متحفظة واستخدام الأساليب الحديثة مثل تقديرات القيمة العادلة غيرها , لحماية مصالح كافة المستفيدين من هذه القوائم المالية ، والحفاظ على استمرارية الشركات بالسوق ، وتشديد الجوانب الرقابية على إعداد القوائم المالية باعتبارها المرجعية الأهم للمستفيدين والتى يجب أن تكون سليمة وصحيحة ومحايدة عن سلوك واتجاهات ادارة الارباح.

نحاول من خلال هذه الدراسة قياس أثر محاسبة القيمة العادلة على إدارة الأرباح فى ظل التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية.

مشكلة الدراسة :

نتيجة إنهيار بعض الشركات العالمية ذات الثقل الاقتصادي الكبير وارتباط هذا الإنهيار بالتلاعب في الارباح وتضليل أصحاب المصالح عن الوضع المالي الحقيقي. أثارت هذه الانهيارات العديد من المخاطر، وبدأ المستثمرون يشككون في نظم إدارات الشركات التي تعرضت إلى الإنهيارات , وظهرت تساؤلات عن ما هي فعالية المعايير المحاسبية والإجراءات المطبقة في الشركات وعلاقة ذلك بمهنة المحاسبة والمراجعة ، وماهى الوسائل التى يمكن أن تحد من هذه الظاهره ؟

وعليه يمكن للباحث صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. هل هنالك أثر لمحاسبة القيمة العادلة على سلوك وإتجاهات إدارة الارباح في القطاع المصرفي السوداني؟
2. هل هنالك تأثير لمحاسبة القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للحد من الممارسات الخاطئة التي تستخدم من قبل القطاع المصرفي في ظل إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من جانبين هما :

1. الجانب العلمي : الإهتمام بظاهرة إدارة الأرباح والسعى وراء كشف ممارساتها والحد منها ، حيث إدارة الارباح أصبحت أحد القضايا الرئيسية للبحث المحاسبي المعاصر.
2. الجانب العملي : دراسة أثر القيمة العادلة على إدارة الارباح والعمل على الحد من سلوكها في ظل إستخدام السياسات المحاسبية المتحفظة على مستوى المصارف .

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في تقييم العلاقة بين إدارة الارباح ومحاسبة القيمة العادلة من منظور معاصر, وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الاهداف الفرعية والتي يتمثل أهمها فيما يلي :

1. التعريف بنظام إدارة الارباح من خلال دراسة جذورها التاريخية وتطور الإهتمام بها ومفهومها وأنواعها ونماذج قياسها.
2. عرض وتقييم الجهود الدولية المبذولة عالمياً للحد من ممارسات إدارة الأرباح.
3. تقويم العلاقة بين الإتجاهات المحاسبية المعاصرة وإدارة الارباح للاستفادة من النتائج في إستنباط عدة مؤشرات تساهم في الحد من إدارة الارباح على مستوى المصارف.

فرضيات الدراسة :

قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية :

1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة والحد من إدارة الارباح في ظل سياسة التحفظ المحاسبي.

2- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام تقديرات القيمة العادلة والحد من إدارة الارباح فى القطاع المصرفي .

3- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استغلال مجلس الادارة والحد من إدارة الارباح في ظل سياسة التحفظ المحاسبي.

مناهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة فقد إستعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبانة لمعرفة مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمحاسبة علي إدارة الارباح في ظل سياسة التحفظ المحاسبي وذلك لعينة من المصارف العاملة في السودان .

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: القطاع المصرفي (جمهورية السودان – ولاية الخرطوم).
2. الحدود الزمانية : توزيع الاستبيان وإجراء الدراسة الميدانية 2015م.

مصادر وأدوات جمع البيانات:

1- البيانات الأولية : يتم جمعها من خلال إستمارة الاستبيان .

2- البيانات الثانوية: من الكتب والمراجع والدوريات العلمية ومواقع الانترنت.

أولاً: مفهوم القيمة العادلة :

جاء إستحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه ، والنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات ، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات ، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة.[i]

وفي هذا المجال فقد عرفت القيمة العادلة منذ نشأتها كمدخل للقياس المحاسبي بأنها قيمة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل بتاريخ إعداد القوائم المالية.[ii]

عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) بأنها : المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد إلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين حيث تتم الصفقة في إطار متوازن. وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه ، ويبني التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة. [iii]

كما عرفتها مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية في مارس 1959 بأنها (المبلغ الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وأن لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية).[iv]

يستنتج الباحث من خلال التعريفات السابقة للقيمة العادلة بأنه لابد من توفر بعض الشروط للقيمة العادلة وهي سعر التبادل ، معاملة منتظمة ، وجود سوق ، بمعنى وجود سعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع اصل أو لتسوية إلتزام في معاملة منتظمة ، والذي يمكن الحصول عليه من خلال بذل العناية الواجبة ، وكذلك ويري انه يمكن تعريف القيمة العادلة بأنها القيمة النقدية الحالية لبيع أصل ما في ظل ظروف طبيعية ورغبه حاضرة بين المستفيدين(البائعين والمشتريين) .

ثانياً : اهمية وأهداف القيمة العادلة :

تبرز أهمية القيمة العادلة في أنها تعكس تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة تماماً ، كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية.[v]

وتظهر أهمية القيمة العادلة كذلك فى مجال القياس والإفصاح المحاسبي تكون أكثر دقة وملائمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية ، نظراً لأنه يقيس مدى قدرة المنشأة على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها ، لأنها تساعد المستثمرين على تقييم إستراتيجيات المنشآت في إدارة استثماراتهم المالية خاصة فيما يتعلق بقيم ودرجة التأكد من صافي التدفقات النقدية المستقبلية .[vi]

و تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية ، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة .[vii]

يري الباحث أن القيمة العادلة تشكل تغيراً نوعياً يجعل البيانات المالية تعكس الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ، و تعزز الشفافية من خلال تحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية ، وتساعد على إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة لأنها مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية ، وتساعد على إدارة قياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: دوافع وأسباب الإتجاه نحو محاسبة القيمة العادلة :

هنالك العديد من الأسباب والدوافع التي أدت الى الإهتمام بمحاسبة القيمة العادلة منها :

1- قصور المحاسبة التقليدية وعدم قدرتها على إظهار القيمة الحقيقية العادلة للشركات من أجل توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات.[viii]
2- ضرورة الافصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية والتي عادة لا يتم الإعتراف بها في ظل المحاسبة التقليدية عندما يتم عرض إحدى الشركات للبيع أو الاندماج ، (لشهرة المحل).
3- تعتبر أداة قياس ذات كفاءة خصوصاً إذا تعلق الأمر بالنسبة لأسعار الاوراق المالية بشكل عام.
4- مرتبطة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المؤسسة.
5- مرتبطة كذلك بمفهوم الدخل الشامل الذي يعتبر كأحد المقاييس الجديدة للدخل والذي يعطي فائدة أكثر لمستخدمي القوائم المالية خصوصاً في المؤسسات المالية.
6- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي لأنها تبين الواقع الفعلي لأداء المؤسسة. [ix]

رابعاً : نماذج قياس القيمة العادلة :

هناك عدة طرق لقياس القيمة العادلة محدده من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية والمحددة بالمعيار ١٥٧ وهي[x]:

1- **نموذج السوق** : يستخدم هذا النموذج الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناشئة عن المعاملات السوقية التي تنطوي على أصول أو إلتزامات مطابقة أو مشابهة . كما أن أساليب التقييم المتسقة مع مدخل السوق تشمل مصفوفة التسعير وهي أسلوب رياضي يستخدم أساساً لتقييم سندات الدين دون الاعتماد فقط على الأسعار المعلنة للأوراق المحددة ، وإنما بالاعتماد على علاقة الاوراق المالية بالرقم القياسي للأوراق المالية.

2- **نموذج الدخل** : يستخدم هذا النموذج أساليب التقييم في تحويل المبالغ المستقبلية على سبيل المثال النفقات النقدية أو الارباح الى مبلغ واحد حالي ، والقياس المعتمد على أساس الدخل يشير الى التوقعات السوقية الحالية بشان المبالغ المستقبلية ، وأن أساليب التقييم لهذا النموذج تتضمن: أساليب القيمة الحالية مثل نماذج تسعير الخيارات ، مثل(معادلة بلاك – سكولز - ميرتون- والنموذج ذو الحدين)، و طريقة الأرباح متعددة الفترات التي تستعمل لقياس القيمة العادلة لبعض الاصول الملموسة .

3- **نموذج التكلفة** : نموذج التكلفة يقوم على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي للاستبدال بالنسبة لمشارك اخر في السوق(المشتري) للحصول على أو بناء أصل بديل أو بناء أصول مماثلة المنفعة ، معدلة بمدة التقادم.

وهناك أيضا طرق لقياس القيمة العادلة متعددة ومحدده من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والمحددة بالمعيار(٣٩) إذ أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية بإن الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي والتي تحقق توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ، وتجعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين.[xi]

يرى الباحث أن القياس المحاسبي وفقا لنموذج القيمة العادلة يرتكز على وجود سوق نشط يكثر فيه البائعون والمشترون ، وتتوفر فيه المعلومات لأطراف راغبة في التعامل فى ظل معرفة الظروف المحيطة بالسوق او بالسلع المعروضة ، وبالتالي تتحدد القيمة العادلة التي تمثل السعر الحاضر لهذه السلعة و أن يكون السعر عادلا بالنسبة المستفيدين ويحيط كل منها بكافة المعلومات المتعلقة بالسلعة ، ويتم ذلك من خلال إستخدام أحد النماذج الموضوعة . وبالرقم من أن المعيار (39) حدد عددا من الطرق الأخرى ، لكن يري الباحث أن النماذج المذكورة هى الاكثر شيوعا .

خامساً : مزايا إستخدام القيمة العادلة :

جاء إستخدام هذا الأساس بديلا أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية على أمل أن تتسم مخرجات البيانات المالية بكثير من المزايا وهي:[xii]

1- تعد قياسات القيمة العادلة الطريقة الأكثر إقناعا لتمثيل الوضع الاقتصادي وذلك لأنها تعكس واقع الوحدة الاقتصادية وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل.

2- تستخدم قياسات القيمة العادلة كأداة لتحسين الوعي من أجل تقليل المخاطر التي تصيب المصارف وذلك لكونها أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.

ويري الباحث أنه يمكن أضافة مزايا أخرى وهي :[xiii]

3- تضمن وجود صلة بين القيمة التي تحددها المؤسسات والتطور الذي يحدث للقيم في سوق الأوراق المالية.
4- يوفر من خلالها إجراء المقارنه في تقييم العناصر المتشابهة وبطرق مماثلة.
5- يوفر مقياساً يتميز بالموضوعية لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.
6- تزود المستثمرين بنظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة إذ يراعي من خلالها تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.

مفهوم ودوافع وأساليب إدارة الارباح:

أولاً : مفهوم إدارة الارباح:

أن استقراء الكتابات والدراسات السابقة في مجال إدارة الأرباح يكشف عدم وجود إتفاق معين على تعريف موحد لإدارة الأرباح ، فالعديد من الكتابات خلطت بين تعريف إدارة الإرباح وبين تعريفات أساليب إدارة الارباح ، وأن أفضل تعريف يمكن أن يعبر به عن إدارة الأرباح هو ما ذهب اليه Wallace (1991) بقوله (أن تمهيد التدخل هو سلوك متعمد من قبل الإدارة لمعالجة التقلبات التي قد تحدث في رقم الربح عن ذلك الذي يعتبر طبيعي من وجهة نظر المنشاة رغبة منها في تدنية الانحرافات غير العادية في رقم الربح وذلك من خلال إختيار سياسات محاسبية معينة ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها).[xiv]

كما عرفت أيضا بأنها تمثل التدخل المتعمد من قبل الإدارة في التقارير المالية لتحقيق منافع خاصة. وتستخدم الإدارة في سبيل تحقيق ذلك أساليب محاسبية مستغلة المرونة المتاحة في الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي مما يجعلها تتحكم في رقم الربح إلى حد كبير في ضوء اهدافها.[xv]

يري الباحث أن تعريف إدارة الارباح هو إستخدام الاساليب المحاسبية للتلاعب والإبداع فى الارقام الربحية التى تظهر فى القوائم المالية لخدمة موجة لتحقيق منافع خاصة مستخدمه المرونة المتاحة بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي.

ثانياً: الأهداف والدوافع وراء عمليات إدارة الارباح:

أن الهدف الرئيسي من إدارة الارباح هو إيجاد إنطباع مرغوب فيه ويختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية . وتتركز أهم الدوافع لإدارة الارباح في:

1- **تحقيق منافع ذاتية للإدارة** : مثل ارتباط الحوافز النقدية لها بنسبة مئوية من صافي الربح أو ودعم مراكزها الوظيفية أو زيادة قيمة المنشاة في الاجل الطويل والذي يكون لتحقيق منافع شخصية .[xvi]
2- **تفادي شروط عقود الديون** : من خلال زيادة الربح لتخفض إحتمال عدم الوفاء أو مخالفة شروط الدين ، وتفادي التكاليف المترتبة على عدم الإلتزام بتلك الشروط .[xvii]
3- **تحقيق وفورات ضريبية :** وذلك بإختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض صافي الربح وبالتالي تخفيض وعاء الضريبة .[xviii]
4- **تفادي التكاليف السياسية :** من خلال تقليل الارباح لتفادي القرارات سيادية من الدولة أو الإجراءات تنظيمية من شانها أن تؤثر سلباً على قيمة المنشاة.

5- **التأثير في سوق الأوراق المالية :** تلجأ إدارة الارباح الى التأثير على أسعار الاسهم سواء بتخفيض الارباح عندما ترغب في شراء أسهم الشركة التي تديرها أو زيادة الارباح في فترات عروض الشراء لإعطاء انطباع للمستثمرين على ارتفاع مستوى الأداء المستقبلي للشركة.[xix]

يري الباحث أنه يمكن إضافة :

6- **تخفيف تقلبات الدخل :** تزيد المخاطر كلما زاد التقلب فى الدخل ، فهناك علاقة طرديه بين المخاطرة وزيادة التقلب ، ولذلك تعمل إدارة الشركات على الحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح وإزالة أى ارتفاعات أو انخفاضات كبيرة فى الربح ، وفي سبيل ذلك إذا وجدت سنة فيها أرباح كبيرة عن المعتاد فإنها تعمل على التحفظ بشكل أفضل بحيث تقلل هذه الارباح وتقوم بتخزينها للسنوات التى ينخفض فيها مستوى الارباح العادي .

رابعاً : أساليب إدارة الارباح:

تتمثل أساليب ادارة الارباح في ما يلي :[xx]

1- **إدارة أرباح طبيعيه :** وهي الناتجة عن العملية الطبيعية لتوليد الدخل في المنشأة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها و دون تدخل للإدارة في زيادة أو تخفيض الدخل .

2- **إدارة أرباح متعمدة:**الناتجة عن تدخل مقصود ومتعمد من قبل الإدارة نتيجة إتباع أسلوبين من أساليب إدارة الارباح[xxi]

3- **إدارة الأرباح المحاسبية:** تتم إدارة الأرباح المحاسبية داخل حدود المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

4- **إدارة الأرباح الحقيقية :** تتم إدارة الأرباح الحقيقية من خلال تنفيذ سياسات تشغيلية تنحرف عن الممارسة العادية أو عن التخطيط المثالي للعمليات بهدف التأثير فقط على الأرباح ، ويتم هذا النوع من إدارة الأرباح من عبر إعادة هيكلة العمليات من خلال : إدارة المبيعات - إدارة النفقات الإختيارية – إدارة الإنتاج - هيكلة توقيتات عمليات بيع الاصول والإستثمارات بأرباح دفترية في السنوات - هيكل عقود التأجير تمويلي و تشغيلي). [xxii]

يري الباحث أنه و في معظم الأحوال قد يستخدم المديرون إدارة الارباح المحاسبية وإدارة الارباح الحقيقية وبالتبادل ، فعندما تكون الفرصة المتاحة للتلاعب في الارباح من خلال المستحقات المحاسبية محدودة ، فإن المديرين يلجأون إلى التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية على الرغم من أنها مكلفة وذلك لأنها تكون صعبة الإكتشاف ، كما أن التلاعب من خلال اداة الارباح المحاسبية يكون محل فحص وتدقيق من قبل المراجعين والمحاكم والذي قد ينتج عنه مخاطرة مقاضاة الشركة.

خامساً : الآثار السلبية المترتبة على إدارة الارباح ومخاطرها:

ويمكن تحديد الاثار السالبة ومخاطر ممارسات إدارة الارباح في الآتي:

1. محاولات الإدارة لإخفاء الأداء السلبي والسيئ للشركة وما ينطوي علي ذلك من إحتمال تضليل مستخدمي القوائم المالية من الوضع المالي الحقيقي للشركة ، وما يؤول إليه ذلك من إمكانية إنهيار الشركة وإفلاسها.[xxiii]
2. عدم وجود ضوابط وآضحة للتفرقة بين كل من ممارسات إدارة الارباح وبين الغش في القوائم المالية.

3. التمادي و المبالغة في ممارسات إدارة الارباح التي تتيحها مرونة المعايير المحاسبية قد تؤدي إلى الغش في القوائم المالية ، والتي تكون إدارة المنشاة مسئولة عن إعدادها وهو الأمر الذي قد يفقد الثقة في القوائم المالية .
4. صعوبة الدور الذي يلعبه المراجع الخارجي ، والمتمثل في مدى قدرته على التمييز بين ممارسات إدارة الارباح وبين الغش وتحديد المنطقة الفاصلة بينهما.[xxiv]
5. اهتزاز ثقة مستخدمي القوائم المالية ، سواء في تقرير المراجع الخارجي على التمييز بين ممارسات إدارة الارباح وبين الغش وتحديد المنطقة الفاصلة بينهم.[xxv]

يخاص الباحث من تناوله لإدارة الآرباح الى :

1. إبراز أهمية موضوع إدارة الارباح لما له من تأثير على القوائم المالية ، ومدي إستقلالها للبدائل والتقديرات المحاسبية لإظهار التقارير المالية لتحقيق منافعها الذاتية ، والتي قد تصل لإعداد تقارير مالية مضللة لمتخذي القرارات.
2. أن المستحقات الإختيارية تمثل أحد أهم أساليب إدارة الارباح حيث تعتبر المستحقات أكثر عرضة للتلاعب .
3. وجود العديد من النماذج الخاصة باكتشاف ممارسات إدارة الارباح ، وأن أغلبها يعمل على إشتقاق المستحقات الاختيارية من المستحقات الكلية ، وأن المصدر الرئيسي للتلاعب هو المستحقات.
4. الاحتياج إلى دعم أنظمة الرقابة بالشركات.

مفهوم التحفظ المحاسبي وفقاً للإصدارات المحاسبية:

أشارت الإصدارات المحاسبية البريطانية في الفقرة رقم (19/3) من قائمة مبادئ التقرير المالي Statement of Principles for Financial Reporting, 1999 الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية البريطاني ، أن التحفظ بإستخدام مصطلح الحيطة والحذر هو توخي الحذر عند إتخاذ الأحكام اللآزمة لإعداد التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد ، بحيث لا تتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا يتم تدنية قيم الالتزامات والخسائر ، الأمر الذي يحتاج لقدر من الأدلة الواجب توافرها لإثبات وجود الإلتزامات والخسائر.

يري الباحث أنه يجب إستخدام التحفظ كي لا يتم الإبتعاد عن حيادية القوائم المالية ، مع العلم أنه مفهوم تحذيري يهدف إلى توفير ضمان عدم تضخم الأصول والمكاسب وعدم تقليل الإلتزامات والخسائر في ظل ظروف عدم التأكد ، ولتحقيق الجوانب الإيجابية التى يمكن أن تعكسها القوائم المالية بكل شفافية ، وأن لا يتم المبالغة في إستخدامة حتى ننتج معلومات لا تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية المحيطة والمستفيدة من القوائم المالية ، مع التقيد بالمعايير المحاسبية المقبولة.

العوامل المؤثرة على مستويات التحفظ المحاسبي :

قامت العديد من الدراسات بدراسة الاختلاف في مستويات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية سواء للشركة الواحدة على مدار السنوات المختلفة أو بين الدول المختلفة وذلك على نطاق العمل المصرفي والبنوك ، وقد وجد الباحث أن التحفظ المحاسبي سيؤثر في البيئة من خلال تأثيره على القوائم المالية ، ومن ناحية أخرى سيتأثر بالبيئة من خلال مجموعة من العوامل . ومن خلال استقراء الأدب المحاسبي وجد أن هنالك عدة عوامل تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي وهي :[xxvi]

1- **النظام القضائي** : يحكم النظام القضائي عملية إبرام العقود المختلفة ، وبالتالي إذا كان النظام القضائي من القوة فإن درجة التحفظ سوف تكون مرتفعة نتيجة خوف الإدارة من المسائلة القضائية.
2- **قوانين سوق رأس المال** : كلما كان سوق رأس المال نشط وكفء وكانت قوانينه وإرشاداته صارمة كلما إتجهت الشركات نحو التحفظ بدرجة أكبر.
3- **السياسة** : وذلك من أجل التكاليف السياسية ، لذلك تكون الشركات اكثر تحفظ تجاه صافي الرقم الضريبي.
4- **النظم الضريبية** : ستلجأ الإدارة إلى أن تكون متحفظة تجاه رقم صافي الربح من أجل تخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية .
5- **قوة المنظمات المهنية** : يقصد بها التنظيمات المسئولة عن وضع معايير المحاسبة والمراجعة ، و المنظمات المسئولة عن مراقبة الالتزام بتلك المعايير ، هنا ستكون الادارة أكثر تحفظاً لتطبيق المعايير .
6- **تعرض المراجع الخارجي للمساءلة** : إن رأي المراجع الخارجي المتضمن بتقريره يعتمد عليه الأطراف أصحاب المصلحة في الشركات ، لذلك فإن المراجع سيتمسك بالتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية .

النتائج والمناقشات

تشتمل الدراسة التطبيقية على الخطوات والإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، وذلك على النحو التالى.

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة إعتمد الباحث علي كل من المنهج الإستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على سلوك وإتجاهات إدارة الارباح فى القطاع المصرفي من خلال تحليل الإستبانة ، وكانت خطوات الدراسة الميدانية كالتالى:

اولاً : إجراءات الدراسة التطبيقية :

إعتمدت هذه الدراسة على إعداد إستمارة خاصة لإجراء الدراسة الميدانية وتم توضيح العبارات موضع الدراسة ، وذلك من خلال قياس البيانات الديموغرافية ، وقياس المتغيرات الأساسية عبر فروض الدراسة من خلال عدد (15) عبارة تمثل فرضيات الدراسة مقسمة على ثلاثة محاور بحيث يحوى كل محور (5) عبارة لتحقق الفرضية المعنية.

- **تقييم أدوات القياس:**

تم تقييم واختبار أدوات القياس من خلال المقاييس التالية : ويستخدم لقياس الثبات " معامل الفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح ، والجدول (1) يشير الي نتائج اختبار الثبات وأن قيم الفأ كرنباخ لجميع محاور الدراسة اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة جيده من الثبات الداخلى لجميع محاور الاستبانة ، كما بلغت قيمة المقياس الكلى (0.92%) وهو ثبات مرتفع يعكس الثبات الداخلى للعبارات.

جدول (1) : معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

عبارات الفروض	عدد العبارات	معامل الثبات
الفرضية الأولي	5	0.85
الفرضية الثانية	5	0.85
الفرضية الثالثة	5	0.85
إجمالي العبارات	15	0.92

- **اسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:**

تم ترميز أسئلة الاستبانة بناء على تطبيق الأوزان الخماسية وفقاً لمقاييس ليكرت Likert ، ومن ثمَّ تفريغ البيانات التى تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ولقد تمَّ استخدام الأدوات الاحصائية التالية:

1- **أساليب الإحصاء الوصفي :** وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال التوزيع التكراري والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية.

2- **أساليب الاحصاء الاستدلالية** : وذلك لاختبار فروض الدراسة ، وتمثلت هذه الأساليب في استخدام اختبار **(كاى تربيع)** لاختبار الدلالة الاحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

ثانياً : تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة :

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين فى بعض (المصارف السودانية - ولاية الخرطوم) ، وتم إختيار عدد المصارف لعينة الدراسة بما يعادل 60% مصرف إسلامي و 40% مصرف تجاري ، وذلك من المصارف المختارة لعينة الدراسة ، وتمَّ إختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة بطريقة العينة (القصدية) وهى إحدى العينات غير الاحتمالية التى يختارها الباحث للحصول على أراء أو معلومات معينة لا يتم الحصول عليها إلا من تلك الفئة ، وذلك لان طبيعة الدراسة تتطلب رتبة علمية محددة ، وتم التوزيع المباشر للاستبانة على العينة المختارة , فطبيعة مشكلة وفرضيات هذا البحث يوجد لها اهتمام مقدر وسط مجتمع البحث ، وتم توزيع عدد (80) إستبانه وتم إسترجاع (80) إستبانة سليمة بنسبة استرجاع بلغت (100)%.

1- تحليل البيانات الديموغرافية و الشخصية :

بالاطلاع علي الجدول أدناه نجده يوضح التوزيع التكرارى للبيانات الديموغرافية والشخصية على النحو التالي:

أ- **توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي :** أن غالبية أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (40) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة درجة حملة الماجستير و الدكتوراه (28.8 ، 13.8)% علي التوالي ، كنسبة مقدرة تعكس التأهيل الاكاديمى العالي لأفراد العينة المبحوثة.

ب- **توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمى :** نجد أن غالبية أفراد العينة من تخصص المحاسبة ، حيث بلغت نسبتهم (36.3) % من أفراد العينة الكلية ، تليها نسبة الدراسات التخصصية المصرفية كثانى أكبر نسبة(28.8%) من إجمالى العينة المبحوثة ، وهذا يعكس ان غالبة افراد العينة من التخصصات ذات علاقة مباشرة بالعمل المصرفي.

ت- **توزيع افراد العينة حسب المؤهل المهنى :** أن نسبة (51.25)% من أفراد العينة لديهم مؤهلات مهنية ، تمثلت فى زمالة المحاسبين القانونين ، بمختلف أنواعها ، وهذا يدل علي المهنية العالية التى يتمتع بها أفراد العينة المبحوثة.

ث- **توزيع افراد العينة حسب المسمي الوظيفية :** أن جزء مقدر من افراد العينة من رتبة رئيس قسم ، حيث بلغت نسبتهم (26.3)% من افراد العينة الكلية ، بينما بلغت نسبة المحاسبين فى العينة (32.5) % كأكبر نسبة من افراد العينة المبحوثة.

ج- **توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة :** أن غالبية افراد العينة سنوات خبرتهم اكثر من(20) سنة ، حيث بلغت نسبتهم (26.3) % من افراد العينة الكلية ، وهذا يعكس عنصر الخبرة فى العمل المصرفي والخبرة التراكمية العالية ، بينما بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 5 سنة وأقل من 10 سنوات (17.5)%، كنسبة جيدة نسبياً.

ح- **توزيع افراد العينة حسب العمر:** أن غالبية افراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 40 وأقل من 50 سنة حيث بلغت نسبتهم (41.3) % من افراد العينة الكلية ، بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين أقل من 30 سنة (13.8) % وهذا يعكس التشكيلة العمرية فى العمل المصرفي .

جدول (2) : التوزيع التكرارى البيانات الديموغرافية و الشخصية

سنوات الخبرة	بكالريوس		دبلوم عالي		ماجستير		دكتوراة		اخري		المجموع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
	32	40%	9	11.3%	23	28.8%	11	13.8%	5	6.3%	80	100%
التخصص العلمي	محاسبة		ادراة		دراسات مصرفية		اقتصاد		اخري		المجموع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
	29	36.3%	12	15%	23	29%	7	9%	9	11%	80	100%
المؤهل المهني	زمالة بريطانية		زمالة امريكية		زمالة عربية		زمالة سوانية		لا توجد		المجموع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
	4	5%	8	10.0%	12	15.0%	17	21.3%	39	48.8%	80	100%
المسمي الوظيفي	مدير فرع		رئيس قسم		مراجع داخلي		مراجع خارجي		محاسب		المجموع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
	5	6%	21	26.3%	16	20.0%	12	15.0%	26	32.5%	80	100%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنة		5 وأقل من 10		10 وأقل من 15		15 وأقل من 20		اكثر من 20 سنة		المجموع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
	14	18%	20	25.0%	15	18.8%	10	12.5%	21	26.3%	80	100%
العمر	أقل من 30 سنة		30 وأقل من 40		40 وأقل من 50		50 فأكثر				المجموع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			تكرار	نسبة
	11	14%	16	20.0%	33	41.3%	20	25.0%			80	100%

2- تحليل بيانات فرضية الدراسة :

وذلك وفقا" للخطوات التالية:

أ- التحليل الاحصائى لعبارات فروض الدراسة وذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعيارى لجميع محاور الدراسة لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية.

ب- اختبار دلالة الفروق (اختبار كاى تربيع) ، وذلك لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين على عبارات فروض الدراسة.

المحور الأول : تحليل بيانات محور "القيمة العادلة"

1- يتضح من الجدول رقم (3) أدناه أن جميع العبارات التى تعبر عن محور القيمة العادلة يزيد متوسطها الحسابي عن الوسط الفرضى (3) ، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور القيمة العادلة . وأن أهم عبارة من عبارات محور القيمة العادلة من وجهة نظر العينة هى (استخدام القيمه العادلة للقياس المحاسبي يحسن من دقة وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية) حيث متوسط اجابات أفراد العينة على العبارة (4.15) بانحراف معياري بلغ (0.71834) .

جدول (3) : الاحصاء الوصفى واختبارات الفروق لعبارات محور القيمة العادلة

م	المؤشرات	المتوسط	الانحراف المعيارى	الدلالة	الترتيب	قيمة مربع كاى	مستوى المعنوية	الدلالة
-1	تعكس القيمه العادلة تقديرات الاسواق للأوضاع الاقتصادية السايده.	4.08	0.6799	أوافق بشدة	2	295.252	0.000	قبول
-2	استخدام القيمه العادلة للقياس المحاسبي يحسن من دقه وجوده المعلومات المحتسبيه المنشوره في التقارير الماليه والقوائم الماليه.	4.15	0.7183	أوافق	1	147.45	0.000	قبول
-3	استخدام نموذج القيمه العادلة في القياس المحاسبي تساعد المستثمرين في تقييم اداء الإدارة في اداره استثماراتهم.	4.09	0.8339	أوافق	3	191.981	0.000	قبول
-4	استخدام نموذج القيمه العادلة يعكس التغيرات الماليه الناتجة عن تغلبات الاسعار.	4.09	0.7634	أوافق	4	197.12	0.000	قبول
-5	عندما تكون القيمه العادلة مقدمه من اسواق غير نشطه لا يمكن التحقق منها مما يسمح للإدارة بحريه التصرف بإدارة الدخل وسلوكيات الادارات الأخرى.	3.90	0.8440	أوافق	4	175.43	0.000	قبول
			0.7679	أوافق		45.72	0.000	قبول

2- ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق ، وقد اتضح من الجدول رقم (3) أن قيم مربع كأى لجميع العبارات تتراوح ما بين (295.5) و(175.43) ، وأن القيم الاحتمالية ومستوى المعنوية لمربع كأي فى جميع العبارات بلغت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) ، وعليه فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح فى جميع العبارات ، وهذا يؤكد موافقة أفراد العينة على ما جاء فى هذا المحور.

المحور الثاني إدارة الارباح :

1- المقاييس الوصفية لعبارات محور إدارة الأرباح : يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع العبارات التى تعبر عن محور إدارة الارباح يزيد متوسطها الحسابي عن الوسط الفرضى (3) ، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور إدارة الارباح ، وأن أهم عبارة من عبارات هذا المحور من وجهة نظر العينة هى (مرونة السياسات المحاسبية من خلال بدائل القياس المحاسبي يؤدي الى ظهور ظاهره إدارة الارباح) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.06).كما يتراوح الانحراف المعياري لأفراد العينة ما بين (0.7010 – 0.8038) لجميع العبارات .

2- اختبار الفروق لعبارات محور إدارة الارباح : يتضح من الجدول رقم (4) أن قيم (كاى تربيع) لجميع افراد العينة المبحوثة تتراوح بين (211.187 – 96.561) مع ثبات القيم الاحتمالية بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية (5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء فى عبارات هذا المحور .

جدول (4) : الاحصاء الوصفى واختبارات الفروق لعبارات محور إدارة الأرباح

م	المؤشرات	المتوسط	الانحراف المعيارى	الدلالة	الترتيب	قيمة مربع كاى	مستوى المعنوية	الدلالة
-1	مرونة السياسات المحاسبيه من خلال بدائل القياس المحاسبي يؤدي لظهور ظاهره اداره الارباح.	4.06	0.7173	أوافق	1	152.72	000.0	قبول
-2	اجراء بعض التقديرات المحاسبيه من قبل الادارة التنفيذيه في مواقف متعددة وتحديد بعض البنود الماليه ساهم في وجود ظاهره اداره الارباح	3.96	0.7010	أوافق	2	211.18	000.0	قبول
-3	تسعي الادارة للتأثير علي رقم صافي الربح في تحقيق اهداف خاصة بها	3.74	0.7223	أوافق	5	102.35	000.0	قبول
-4	من مخاطر ممارسات ادارة الارباح تضليل مستخدمي القوائم المالية عن الوضع المالي الحقيقي للمنشاة	3.85	0.8798	أوافق	4	96.561	000.0	قبول
-5	استخدام اساس الاستحقاق يمثل احد اهم اساليب ادارة الارباح	3.91	0.8038	أوافق	3	144.59	000.0	قبول

المحور الثالث : تحليل بيانات محور التحفظ المحاسبي

المقاييس الوصفية لعبارات محور التحفظ المحاسبي ، يتضح من الجدول رقم (5) أن جميع العبارات التى تعبر عن محور التحفظ المحاسبي يزيد متوسطها الحسابي عن الوسط الفرضى (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات المحور ، محققة متوسط حسابي تراوح بين (4.07 – 3.80) وأن أهم عباراة المحور هي (يتم إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية في ظل حالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسب عند التطبيق العلمي في الاحداث الاقتصادية). اختبار الفروق لعبارات محور التحفظ المحاسبي : يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم (كاى تربيع) لعبارات محور التحفظ الحاسبي تتراوح بين (249.224 – 137.449) ، بمستوى معنوية (0.000) لجميع العبارات ، وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء فى عبارات محور التحفظ المحاسبي.

جدول (5) : الاحصاء الوصفى واختبارات الفروق لعبارات محور التحفظ المحاسبي

م	المؤشرات	المتوسط	الانحراف المعيارى	الدلالة	الترتيب	قيمة مربع كاى	مستوى المعنوية	الدلالة
-1	يتم استخدام سياسة التحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية في ظل حالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسب عند التطبيق العلمي في الاحداث الاقتصادية	4.07	0.7980	أوافق	1	249.22	000.0	قبول
-2	عند استخدام سياسة التحفظ المحاسبي يتعين تأجيل الاعتراف بأي مكاسب قبل توفر الدليل الكافي وتعجيل الاعتراف بالخسائر ولو لم يتوفر الدليل الكافي	3.97	0.8462	أوافق	2	193.78	000.0	قبول
-3	استخدام سياسة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية تساهم في التقلب علي التجاوزات المحاسبية التي تتم باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية	3.85	0.8822	أوافق	3	141.60	000.0	قبول
-4	استخدام سياسة التحفظ المحاسبي يمكن تحد من دوافع الادارة نحو القيام بالتصرفات الانتهازية التي من شانها زيادة الربح في الاجل القصير لتعظيم مقدار م تحصل علية من حوافز	3.82	0.9122	أوافق	4	137.44	000.0	قبول
-5	مقاييس المحاسبة المتحفظة تؤدي دورا هام في توفير ملومات ملائمة للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم	3.80	0.8911	أوافق	5	164.64	000.0	قبول

إختبار الفرضيات :

الفرضية الاولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة والحد من إدارة الارباح في ظل سياسة التحفظ المحاسبي

الجدول (6) : المؤشرات العامة للفرضية الاولي

المحـور الأول	الوسط	الانحراف	قيمة مربع	القيمة	الدلاله
	الحسابي	المعياري	كأى	الاحتمالية	
القيمة العادلة	4.06	0.76794	45.72	0.000	اوافق

بالنظر الى الجدول رقم (6) نجد أن الوسط الحسابي الفعلي العام لمجموع عبارات المحور الاول قد بلغ(4.06) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يؤكد موافقة المبحوثين على عبارات محور القيمة العادلة بنسب عالية مجمعه بلغت (82%) ، كما نجد الإنحراف المعياري العام قد بلغ (0.768) وهذا يشير الى وجود تتطابق وتجانس حول إجابات افراد العينة المبحوثة حول العبارات . وكذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي(0.00) وهو مستوى اقل مستوى المعنوية (0.05) ، هذا يؤكد موافقة العينة المبحوثة على هذه العبارات . وبعد التحليل لكل المقاييس نجد ان هذه العبارات تحقق الموافقة لعبارات المحور الاول القيمة العادلة ، وبدورها تثبت الفرضية الاولي ويؤكد صحتها بأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة والحد من إدارة الارباح في ظل سياسة التحفظ المحاسبي.

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام تقديرات القيمة العادلة والحد من إدارة الارباح فى القطاع المصرفي .

الجدول (7) : المؤشرات العامة للفرضية الثانية

المحـور الثاني	الوسط	الانحراف	قيمة مربع	القيمة	الدلاله
	الحسابي	المعياري	كأى	الاحتمالية	
إدارة الارباح	3.90	0.76489	99.7476	0.000	اوافق

بالنظر الى الجدول رقم (7) نجد أن الوسط الحسابي الفعلي العام لمجموع عبارات المحور الثاني قد بلغ (3.90) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يؤكد موافقة المبحوثين على العبارات بنسب عالية للمحور الثاني ، وبنسب موافقة مجمعه بلغت 72.5% ، كما نجد أن الانحراف المعياري العام قد بلغ (0.765) وهذا يشير الى وجود تتطابق وتجانس حول اجابات افراد العينة المبحوثة حول العبارات . وكذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي 0.00 وهو مستوى اقل مستوى المعنوية(0.05) ، هذا يؤكد موافقة العينة المبحوثة على هذه العبارات .

وبعد التحليل لكل المقاييس فى كل من الجداول أعلاه نجد ان هذه العبارات تحقق الموافقة لعبارات المحور الثاني إدارة الأرباح ، وبدورها تثبت الفرضية الثانية وتؤكد صحتها بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام تقديرات القيمة العادلة والحد من إدارة الارباح فى القطاع المصرفي.

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استغلال مجلس الادارة والحد من إدارة الارباح في ظل سياسة التحفظ المحاسبي.

الجدول (8) : المؤشرات العامة للفرضية الثالثة

المحور الثالث	الوسط	الانحراف	قيمة مربع	القيمة	الدلاله
	الحسابي	المعياري	كأى	الاحتمالية	
التحفظ المحاسبي	3.90	0.86599	143.8953	0.000	اوافق

بالنظر الى الجدول رقم (8) نجد أن الوسط الحسابي الفعلي العام لمجموع عبارات المحور الثالث قد بلغ (3.90) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يؤكد موافقة المبحوثين على العبارات بنسب عالية كما جاء فى الجدول التكراري للمحور الثالث بنسب موافقة مجمعه بلغت (72%) ، كما نجد فى نفس الجدول الانحراف المعياري العام قد بلغ (0.866) وهذا يشير الى وجود تتطابق وتجانس حول اجابات افراد العينة المبحوثة حول العبارات .وكذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي 0.00 وهو مستوى اقل مستوى المعنوية 0.05 ، هذا يؤكد موافقة العينة المبحوثة على هذه العبارات .

وبعد التحليل لكل المقاييس فى كل من الجداول أعلاه نجد ان هذه العبارات تحقق الموافقة لعبارات المحور الثالث التحفظ المحاسبي ، وبدورها تثبت الفرضية الثالثة وتؤكد صحتها بأن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استغلال مجلس الادارة والحد من إدارة الارباح في ظل سياسة التحفظ المحاسبي) .

الخلاصة والتوصيات

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة التطبيقية وبعد تحليل الفرضيات بإستخدام الاستدلال الإحصائي ، توصل الباحث إلى أن إستخدام تقديرات القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي توفر أسلوب أكثر موضوعية وواقعية لأداء الوحدات الاقتصادية وتحسن من دقه وجودة المعلومات المحاسبيه المنشوره في التقارير والقوائم الماليه ، كما أن استخدامها فى ظل السياسات المحاسبية المتحفظة تؤثر على إدارة الأرباح تعمل على الحد من دوافعها الانتهازية التى تستقل مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، ووجود البدائل المتعددة لكل سياسة محاسبية . وقد أوصي الباحث بضرورة إن يتم تكوين مجلس إدارة من المستغلين غير التنفيذيين (الفصل بين مجلس الإدارة والعمل التنفيذي) لأن ذلك سيقلل من فرص ممارسات إدارة الأرباح ، وأن يتم إلزام المؤسسات والمصارف بنشر كافة المعلومات المحاسبية فى التقارير والقوائم المالية بشفافية والإفصاح التام لأن ذلك يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة ، كما نادي ضرورة تفعيل دور لجان المراجعة الداخلية والخارجية مع تخصيص الموارد اللازمة لأداء مهامها ، لأن ذلك يمكن أن يحد من السلوك الانتهازي للإدارة تجاه التلاعب بالأرباح ، كذلك أوصي بضرورة إلزام كافة المؤسسات بإستخدام السياسات المحاسبية المتحفظة للحد من دوافع الإدارة الانتهازية ، ضرورة تشديد الرقابة من البنوك المركزية على البنوك والمؤسسات المالية والعقارية وفرض قوانين صارمة تحد من سلطات الادارات وإمكانية التلاعب والاستمرار بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة والسياسات المتحفظة.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر أجزله الى كل من ساهم فى هذه الدراسة والخروج منها بعدد من الفوائد والمخرجات العلمية المهمة ، وأخص كل من أ.د. بابكر إبراهيم الصديق– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،و د. شيماء بدر حوفي – الجامعة الوطنية – السادة بنك السودان المركزي ، وعدد مقدر من المصارف السودانية ، كما ازجي شكري الى كل بحاث وكاتب ومؤلف انتهلت منه ، وأصوغ شكرى الى السادة أعضاء هيئة تحرير المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث .

المصادر والمراجع

1-Kam ,Vernon .*Accounting Theory Second Edition ,John Wiley and Sons*, Inc, 1990. http;\\eu.wiley.com\ wileyCDA\ wiley Titlle\product CD-0471507040.html Accounting Theory,2nd Edition

[ii] - Chambers ,Raymond *J" Accountig ,Evaluation and Economic Behavior "prentice*، http\\www.am Accounting,Evaluation and Economic.azon.com\ Accountig ,Evaluation Behavior-

[iii] أ.د.محمد أبو نصار،د.جمعة حميدات،"معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب.-النظرية والعملية" ،عمان_الاردن 2009 http;\\library.nauss.edu.sa\cgi-bin\koha\opac- detail.pl?biblionumber=20321

[iv] - د.طارق عبد العال، المدخل الحديث في المحاسبة "المحاسبة عن القيمة العادلة" ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،ط1،،2003ص12.

v - منى كامل حمد ،" نموذج القيمة العادلة وانعكاساته على جودة الارباح دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار كلية الادارة والاقتصاد ،المؤتمر العلمي الاول للجامعة العراقية2011 . ص 167

vi - شيماء بدر حوفي ، أثر إستخدام الاتجاهات المحاسبية المعاصرة على ممارسات إدارة الارباح فى ظل التحفظ المحاسبي ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزعيم الأزهري ، 2015 ، ص 70.

[vii]- Jakson ,M .Day, Securites and Exchang Commission ,Fair Value Accounting ,lets work together and get it done 28th annual notional conference currant SEC development , 2005

[viii] -د. عبد الوهاب نصر علي ،موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2009) ص ص 169-171 .

[ix] -نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ، خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة ، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ، اكاديمية الشروق ، أغسطس 2009 ،ص ص 19-20.

[x] - كرار سليم عبد الزهرة –حسين كاظم عوجة – حسين راغب طالب ، قياس القيمة العادلة للاسهم العادية باستعمال نموذج مضاعف الربحية دراسة تطبيقية في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ،جامعة الكوفة ،2012ص ص،196-198.

[xi]- Ernst., Young., (2008),"Accounting for the Credit Crisis", Part 2, July , available at : http://www.ey.com/ifrs

[xii] - Sal. Oppenheim Jr. & Cie. KGaA ,"Fair Value Accounting Intensifies The Crisis–Study Warns of Need for Quick Rrform",Germany ,2008, Email: presse@oppenheim.de .

xiii- Dr. Babes . Victor & Cozma . Diana Ighian , "Historical Cost Versus Fair Value" Universitatea de Nord Baia Mare Str Maramurs ,2011, http://translate.googleusercontent.com

[xiv] -Wallce, W.A, Aditing, Pws kent pubihing company. Boston, 1991, p. 934

[xv] -عبد الفتاح محمد اطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقبة الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح ، دراسة ميدانيه مجلة الفكر المحاسبي كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، السنة الحادية عشر ، ديسمبر 2007م، ص200

[xvi] -حماد طارق عبد العال، نموذج مقترح لقياس جودة الارباح في ضوء انتشار الممارسات المحاسبية الخاطئة، دراسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها، ملحق العدد الثاني ، 2005م، ص.ص402-403

[xvii]-Dechow, P.M. and D.J. Skinner, Earnings management: Reconciling the views of Accounting Academies, practition ers and regulators" Accounting Horizous, No 14, 2000, P2 410

[xviii]- د. محمد سلطان السهلي ، إدارة الارباح في الشركات السعودية، دورية الإدارة العامة، المجلد السادس والاربعون ، العدد الثالث ، الرياض ، 2006م، ص521.

[xix] - وليد بن فهد بن عبد العزيز الرسيني ،*اثر إدارة الارباح على القيمة السوقي للأسهم المتداولة بسوق الاسهم السعودية* ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، قسم المحاسبة ، 2010م ، ص90

[xx] -د. سامح محمد رضا رياض احمد، *اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالي ة*، معهد الإدارة العامة ، مركز البحوث ، المملكة العربية السعودية، 2010م، ص121-122.

[xxi] -Rosher, P.L, *Earnings manipulation in firms contemporary accounting research*, summer 2003, pp.361-408.

[xxii] -Qunoy, k.whatar the *Consequences of Real Earning mangment*? Working papers January 2005.

[xxiii] -Manvel, et. Al. Earnings quality in ex-post ailed firms: accounting and Business research, vol. 39 , No2, 2009. pp119-120.

[xxiv]- Herbohn, kathleen and vanitha requnathan, "auditor reporting and earnings manggment: some additional evidence" accounting and finance, cloytion, dec 2008, vol 98, 155, 4 p 575.

[xxv] -Raman, kartike and Hussayn shahrur, "Relations ship- specific investments and earnings managgemnt: evidence on corporate suppliers and customers, the accounting review, vol. 83, no. 4, vol 2008, p. 1091.

xxvi - محمد محسن محمد مقلد ، *بدائل الاختيار المحاسبي ما بين المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على أساس المبادئ والأثر على ظاهرة الأرباح* ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، قسم المحاسبة والمراجعة ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، 2010 ، ص18.